

## التقرير الشهري للأمين العام عن دارفور

### أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) وبالفقرات ١٥ من القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) و ١٧ من القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤) و ١٢ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥).

٢ - وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، توصلتُ والسودان إلى بيان مشترك، أنشأ عدداً من الالتزامات على حكومة السودان وعلى الأمم المتحدة، ترمي إلى وضع نهاية للأزمة في دارفور. وكنتُ، في تقاريري إلى المجلس خلال العام المنصرم منذ ذلك التاريخ، قد بينت مفصلاً ما يعاني شعب دارفور من عنف ومشاق، والجهود الدولية التي تزعمها الاتحاد الأفريقي من أجل وضع حد للصراع في تلك المنطقة. وبالاتفاق على إعلان المبادئ لتسوية الصراع السوداني في دارفور في أبوجا في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥، التزمت الأطراف بإحلال السلام. ومن الأهمية الآن أكثر من أي وقت مضى أن تتواصل المشاركة الدولية في دارفور وفي محادثات السلام الجارية في أبوجا كيما يتسنى الحفاظ على الزخم الذي أسفر عنه النجاح الكبير الذي تحقّق في ٥ تموز/يوليه.

٣ - وقد كانت مشاركة الأمم المتحدة في مسألة دارفور تسير على هدي من الأحكام الواردة في البيان المشترك. ويركز هذا التقرير على استعراض تنفيذ البيان على مدى العام الماضي، آخذاً بنظر الاعتبار القرارات التي اتخذها مجلس الأمن خلال الفترة ذاتها.

٤ - ووفقاً للبيان المشترك، أخذت الأمم المتحدة على عاتقها المساعدة في التخفيف من المعاناة الإنسانية التي يواجهها المدنيون المتضررون من الصراع، بما في ذلك السودانيون ملتمسو اللجوء في تشاد المجاورة؛ ومساعدة الاتحاد الأفريقي في نشر مراقبي وقف إطلاق النار؛ والوقوف على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم إلى الوساطة الأفريقية في محادثات السلام

بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة. ومن جانبها، تعهدت الحكومة بالتحرك سريعاً بشأن طائفة من القضايا، بما فيها القضايا الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان والأمن، وبشأن الوصول إلى تسوية سياسية للصراع في دارفور. وللإشراف على تنفيذ أحكام البيان، نص الاتفاق على إنشاء آلية تنفيذ مشتركة رفيعة المستوى، يشترك في رئاستها وزير الشؤون الخارجية للسودان وممثلي الخاص جان برونك، وتضم في عضويتها الحكومات المشاركة وجامعة الدول العربية، وأخيراً، الاتحاد الأفريقي. وبعد الاتفاق مع الرئيس البشير، فإني أرفق طياً تقريراً قدمه أعضاء آلية التنفيذ المشتركة الذين شاركوا في بعثات مستقلة إلى الولايات الثلاث لدارفور في حزيران/يونيه لتقييم الأحوال الأمنية والإنسانية وأحوال حقوق الإنسان على أرض الواقع قياساً بتلك الأحوال التي كانت قائمة قبل عام خلا (انظر المرفق).

## ثانياً - الحالة الأمنية

٥ - وفيما كان يتم التوقيع على البيان المشترك، كان التمرد المسلح الذي تشنه في دارفور حركة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة ما زال جارياً منذ ما يقرب من ١٨ شهراً. وخلال تلك الفترة، ورغم التوقيع على اتفاق نجamina لوقف إطلاق النار في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، اشتبكت الحركات المسلحة مرات عديدة مع قوات الحكومة وقوات الدفاع الشعبي شبه المسلحة وقوات الميليشيا القبلية (التي يُشار إليها عموماً بالجنجويد) أو مع بعض من مجموع هذه القوات. وأثبتت قوات الدفاع الشعبي أساليب تماثل سياسة حرق الأرض للحيلولة دون أن تتلقى الحركات المسلحة أي دعم من السكان المدنيين. وخلال هذه الفترة، ارتكبت الميليشيات، التي غالباً ما كانت تلقي الدعم من قوات الحكومة، العديد من الأعمال الوحشية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاغتصاب وقتل المدنيين وتدمير قرى بأكملها تدميراً تاماً. وأسفرت هذه الانتهاكات عن نزوح جماعي للناس في ظروف إنسانية كئيبة. ففي ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، سُرد داخلياً ما يقرب من ١,٢ مليون سوداني في الولايات الثلاث لدارفور، واضطر عشرات الألوف آخرون إلى التماس الأمان عبر الحدود التشادية. كما أن أولئك الأشخاص الذين هجروا ديارهم إلى مخيمات المشردين داخلياً ما زالوا يتعرضون للهجمات والمضايقات التي تشنها عليهم الميليشيات التي تعمل على الحدود الخارجية للمخيمات.

٦ - وفي بعض جوانبها، شهدت الحالة الأمنية بعض التحسن على مدى العام المنصرم. ذلك أنه كان لوجود بعثة الاتحاد الأوروبي في السودان اليد الطولى في تحقيق هذا التحسن، جنباً إلى جنب مع الضغط الذي مارسه المجتمع الدولي. وتناقضت هجمات الميليشيات على المدنيين خلال هذه الفترة على الرغم من أن الهجمات على القرى، من مثل طويله وحمامة

ولبدو، في أواخر عام ٢٠٠٤ وأوائل عام ٢٠٠٥ قد شكلت التحدي الكبير الذي واجهه المدنيون في هذا الصراع. ووقع آخر هجوم كبير على إحدى القرى في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، حين قام أعضاء الميليشيات بالقضاء قضاء مبرماً على حور أبيشي في جنوب دارفور. وقد وردت تقارير عن شن هجمات على قرى في جنوب وشمال دارفور في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، لكن هذه التقارير ما زالت غير مؤكدة. وشهد العدد المؤكد من القتلى، من المدنيين ومن المقاتلين على حد سواء، تناقصاً على مدى العام الماضي. ومنذ التوقيع على البيان المشترك، كان شهر كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٥ هو الشهر الذي وقع فيه أكبر عدد من القتلى وكان السبب المباشر لذلك هو العنف: ففي ذلك الشهر قُتل عدد يتراوح ما بين ٣٠٠ و ٣٥٠ شخص. وشكّل هذا الرقم أعلى نقطة للزيادة في عدد القتلى على مدى أربعة أشهر جرّاء العنف الذي بدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. على أن العدد المؤكد للقتلى بسبب العنف في شهر واحد لم يزد على ١٠٠ قتيل. وهذان الاتجاهان يمثلان حقيقة مؤداها أن وتيرة الاشتباكات المباشرة بين الأطراف قد تناقصت بشكل كبير، كما تناقص عدد الهجمات على المدنيين، الذين يقل احتمال تعرضهم للضرر اليوم، سواء كانوا في قراهم أو في مخيمات المشردين داخليا، عن احتمال تعرضهم له قبل عام واحد خلا.

٧ - وعلى الرغم من هذين الاتجاهين الإيجابيين، فقد كان تنفيذ البيان المشترك غير متماثل وغير متسق. هذا وقد كان ضمان سلامة المدنيين هو أحد الأهداف المركزية للبيان المذكور. فقد التزمت الحكومة بخمسة إجراءات محددة تتوخى إدخال تحسينات عاجلة ودائمة على أمن وسلامة مواطنيها في دارفور. أولاً، وافقت الحكومة على نشر قوة شرطة تتمتع بالقوة والمصداقية والاحترام في جميع مناطق المشردين داخليا وفي المناطق المعرضة للهجمات. وقد نشرت الحكومة بالفعل عددا لا يُستهان به من عناصر الشرطة في الولايات الثلاث لدارفور، فزادت بذلك إجمالي عدد عناصر الشرطة في شمال دارفور، مثلاً، من ١٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ على مدى العام الماضي. هذا وقد أنشأت عناصر الشرطة الإضافية مواقع جديدة قرب أو داخل مخيمات المشردين داخليا، مما زاد من حماية هؤلاء الأشخاص. ومنذ عهد جد قريب، سبّرت الشرطة دوريات مرافقة للمشردات داخليا اللاتي يجتمعن الحطب خارج مخيم أبو شوك في شمال دارفور، مما أسهم في خفض الهجمات التي تُشن على النساء اللاتي يتنقلن ويعملن خارج حدود المخيم. على أن هذه الجهود أوهنها ما يوجد في نفوس السكان المشردين داخليا والمدنيين المشردين داخليا من ريبة شديدة ومستمرة في قوات الشرطة. وتُفسّر هذا الأمر التقارير الواردة عن عدم اتخاذ الشرطة أي إجراء بل وعن عدم اكتراثها بشأن شكاوى الإجماع التي يرفعها المشردون داخليا وعن حوادث الأمن التي تقع داخل المخيمات، وبعض هذه الحوادث كان منشؤها، على ما يبدو، عناصر الشرطة أنفسهم وأفراد

الجنجويد، الذين يجري تجنيدهم في قوات الشرطة. وقد خفف، إلى حد ما، انعدام الثقة في قدرة قوات الشرطة على توفير الأمن أو في رغبتها في فعل ذلك، بنشر وحدة شرطة مدنية تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ذلك أن تواجد شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في بعض الأماكن، ولا سيما في جنوب دارفور، قد سمح بتيسير دوريات مشتركة مع شرطة الحكومة، مما أدى إلى نقص في عدد الهجمات على المدنيين وإلى زيادة الإحساس بالأمن في أوساط المشردين داخليا.

٨ - وفي هذا الصدد، أخذت الحكومة على عاتقها تدريب جميع وحدات الشرطة في مجال قانون حقوق الإنسان واعتبارهم مسؤولين عن الالتزام به. وفي العام الذي أعقب تقديم الحكومة هذا التعهد، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشريكه التنفيذي، لجنة الإنقاذ الدولية، بإجراء تدريب غير رسمي في مجال حقوق الإنسان والمعايير الدولية لما يقرب من ٥٠٠ من عناصر شرطة الحكومة، كجزء من برنامج توعية أوسع نطاقا موجه للقوات العسكرية والأمنية وكذا لوجهاء القضاء وللقادة الدوليين. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء تقييم مستقل لهذا البرنامج في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٩ - وأما الالتزامان الثالث والرابع، اللذان أخذتهما الحكومة على عاتقها في البيان المشترك فقد كانا ذوي أهمية متكافئة إزاء سلامة المدنيين وأمنهم. ذلك أنه تعيّن على الحكومة كفالة عدم وجود أي ميليشيات في المناطق المحيطة بمخيمات المشردين داخليا وتعيّن عليها أن تشرع في الحال في نزع سلاح الجنجويد وسائر الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون. وفي ما يتعلق بوجود الميليشيات قرب مخيمات المشردين داخليا، فقد كان هناك نقص في عدد الحوادث الأمنية المبلّغ عن وقوعها على مقربة من هذه المخيمات خلال العام المنصرم. وقد أسهمت جهود الحكومة في هذا الاتجاه، لكن يجب بيان هذا بعدد من الطرق. فكما ورد أعلاه، يجب أن يُعزى الفضل الأكبر في تحسّن الأجواء الأمنية حول المخيمات إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، التي كان لوجودها في بعض مناطق دارفور أثر إيجابي مباشر على الحالة الأمنية. كما أن الجنجويد ما زالوا، في نظر العديد من المشردين داخليا، الذين أدلوا بشهادتهم أمام الإحصائيين الاجتماعيين في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية خلال العام الماضي، يُعدّون هم الخطر الدائم المهدد بالمخيمات. وما زالت ترد تقارير عن المضايقة والاعتصاب والهجمات، وإن تكن بوتيرة أقل على مدى الأشهر الخمسة الماضية. وما زالت المخاوف من الهجمات من حول مخيمات المشردين داخليا تنهيمهم عن التحرك خارج المخيمات لجمع الحطب ولأنشطة تجارية وغيرها ناهيك عن عودتهم إلى ديارهم.

١٠ - إلا أنه لا توجد، بعد مرور عام، أدلة كافية على أي جهود جادة تقوم بها الحكومة لنزع سلاح الجنجويد والمجموعات المسلحة والأخرى الخارجة على القانون. فقد فرضت الحكومة حظرا على حمل الأسلحة وجمعت عددا قليلا منها دون إجراء أي عملية تحقق مستقلة. وبالرغم من التعهد بالاضطلاع طوعا بهذه المهمة في البيان المشترك ومن طلب مجلس الأمن الوارد في القرارات ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) و ١٥٩١ (٢٠٠٥)، بأن يتم الإيفاء بهذا التعهد، فإن المسؤولين الحكوميين أعلنوا مؤخرا أن نزع سلاح الميليشيات لن يبدأ إلا بعد الوصول إلى تسوية سياسية. وإعلانها ذلك، تكون الحكومة قد أدخلت من جانب واحد مشروطة على الامتثال المستقبلي تعارض مع التزاماتها وتعوق الجهود المبذولة لتوفير السلامة والأمن للمدنيين.

١١ - وأخيرا، تعهدت الحكومة بضمان اتخاذ إجراء فوري لإعادة بناء ثقة المستضعفين من السكان وبأن أي عودة للمشردين إلى منازلهم ستتم بطريقة طوعية بالفعل تماشيا مع الاتفاق الحالي لوقف إطلاق النار لأغراض إنسانية (اتفاق نجامينا المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠٠٤). وكما يعلم مجلس الأمن، فإن امتثال هذا الالتزام ظل متفاوتا. حكما على مدى استعداد المقيمين في بعض المواقع للتصريح بشواغلهم وشكاواهم بشأن الحياة في المخيم إلى الزوار بحضور المسؤولين الحكوميين وانخفاض الحوادث الأمنية بين المقيمين في المخيم والمسؤولين في بعض المواقع فإن العلاقة بين المشردين داخليا الذين يعيشون في المخيمات والسلطات المحلية قد تحسنت فيما يبدو خلال السنة الماضية. بيد أنه لا يزال على الحكومة الكثير من العمل الذي ينبغي أن تؤديه في أماكن أخرى. وينظر المشردون داخليا في بعض المخيمات إلى السلطات المحلية بوصفها جهات تخويف وعدو لتصميمها على إعادتهم إلى قرأهم بغض النظر عن الوضع الأمني فيها. ولذلك، لا يستغرب أن تكون الحوادث الأمنية بين المشردين داخليا وشرطة الحكومة ومسؤوليها، في مخيمات من مثل مخيم كلمة في جنوب دارفور، كثيرة الوقوع. ويؤكد عدم ثقة المشردين داخليا على نحو مستمر وواسع النطاق في الشرطة المشار إليه أعلاه، أيضا الطابع المحدود لإنجازات الحكومة في هذا المجال.

١٢ - وفي جهد لإعادة السلام إلى دارفور وبناء الثقة بين مواطنيها، شرعت الحكومة في عملية تصالح قبلي وفض صراعات جمعت عددا من القبائل، بما فيها الرحل والرعاة، في محادثات ومفاوضات. وقد أوضحت، في التقارير السابقة، أنني أرحب بهذه المبادرات كوسيلة لإيجاد تسويات لصراعات سابقة ولنزع فتيل التوتر الذي يمكن أن يؤدي إلى صراعات في المستقبل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرصد عن كثب هذه العملية، مع ذلك، لضمان ألا تصبح محادثات التصالح القبلي أو فض الصراعات بديلا من التسوية السياسية. وحتى تصبح عملية التصالح القبلي ذات قيمة قصوى، ينبغي ألا تعوق المحادثات السياسية مع

الحركات المتمردة؛ وينبغي أن تكون عادلة وشاملة لجميع القبائل، وينبغي أن يقوم بها زعماء ممثلون شرعيون لمجتمعاتهم المحلية؛ وينبغي أن تعوض الضحايا مباشرة، وينبغي ألا تكون بديلاً من محاكمة قضايا جرائم الحرب.

١٣ - وفي ما يتعلق بعودة المدنيين إلى أماكنهم الأصلية، لا يوجد دليل على أن الحكومة قد أعادت سكان دارفور قسراً إلى ديارهم منذ توقيع البيان إلا أن بعض الشواغل لا تزال قائمة. ووقعت الحكومة، بعد البيان المشترك، اتفاقين يحكمان العودة الطوعية للمشردين داخلياً في دارفور: مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للهجرة بشأن دارفور، في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٤؛ ورسالة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن غرب دارفور، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وتؤكد مذكرة التفاهم ورسالة التفاهم المبادئ الدولية للعودة الطوعية بالإضافة إلى الاتفاقات الخاصة بدارفور ووضع طرائق للتعاون بين الحكومة وشركائها لضمان أن تكون العودة طوعية بالفعل. وبالرغم من أن مذكرة التفاهم ورسالة التفاهم ينصان على وجوب إخطار المنظمة الدولية للهجرة و/أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مقدماً بشأن أي عودة مدعومة، فإن المجتمع الدولي تلقى تقارير عن عمليات عودة مدعومة في جميع ولايات دارفور دون إجراء هذا الإخطار. وفي هذه الحالات، ليس من الممكن تقييم ما إذا كان الأمن قد استتب في المواقع المعنية. وعلى الحكومة أن تحترم أحكام مذكرة التفاهم ورسالة التفاهم المتعلقة بإخطار وكالاتها الشريكة قبل نقل السكان.

١٤ - وعلى الرغم من أن عدداً أقل من المدنيين يتعرضون الآن لخطر القتل في قرأهم، وأن هناك حداً ما من الاستقرار والأمان داخل مخيمات المشردين داخلياً، فيما عدا استثناءات قليلة، فإن هذا المعيار الأساسي للأمن في حد ذاته غير كافٍ إذا ظل السكان خائفين من التجرؤ بالذهاب لأكثر من مسافة قصيرة من مخيمات المشردين داخلياً، ناهيك عن العودة إلى قرأهم بصورة دائمة. وبالرغم من أن وتيرة حدوث هجمات عسكرية علنية ضد المدنيين قد تناقصت إلى حد كبير خلال السنة، فإن التهيب والخوف قد حلاّ محلها.

١٥ - وعلى الرغم من النتائج المثمرة التي حققتها جولة محادثات أبوجا الأخيرة، فإن الانقسامات التي حدثت أثناء المفاوضات قد أدت في الواقع إلى صدامات بين حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة خلال حزيران/يونيه. فضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من أن عدد هجمات الميليشيات على القرى قد تناقص منذ السنة الماضية فإن أعدادها لا تزال كبيرة. وأخيراً، فإن إخفاق الحكومة في توفير أجواء آمنة ما بعد المناطق المحيطة بمخيمات المشردين داخلياً مباشرة ومراكز السكان الرئيسية؛ والهجمات التي شنتها الحركات

المسلحة ضد أهداف حكومية؛ والقتال الأخير الذي جرى بين الحركات نفسها قد تسببت جميعها في تدهور الوضع حتى أصبح قطع الطرق يشكل تهديدا خطيرا للمدنيين وحركة نقل المساعدات الإنسانية وموظفيها. ودون قيام الحكومة باتخاذ إجراء عاجل لامتنال جميع أحكام الأمن المنصوص عليها في البيان المشترك، فإن مظاهر التحسن المتواضع الذي طرأ على الوضع الأمني خلال السنة الماضية ستكون معرضة لخطر الانتكاس وسيواصل المدنيون دفع الثمن.

١٦ - وينبغي التأكيد على أن مسؤولية تحسين الوضع الأمني في دارفور لا تقع على عاتق الحكومة وحدها. وعلى الرغم من أن الحركات المسلحة ليست من الموقعين على البيان المشترك إلا أن عليها التزامات مماثلة بموجب اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار، وبروتوكولي أوجا المؤرخين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وقرارات مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن أعمالها على أرض الواقع كان تأثيرها على المدنيين أقل من تأثير أعمال القوتين الحكوميتين أو الجنجويد، فإن أعمال الحركات المسلحة الأخيرة، وخاصة حركة/جيش تحرير السودان قد أدت إلى إثارة قلق المجتمع الدولي من أن هذه الحركات تسعى الآن بنشاط لعرقلة أنشطة الإغاثة والمراقبة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان تواجه الآن مرارا برفض قادة حركة/جيش تحرير السودان المحليين السماح لدورياتها بالوصول إلى عدد متزايد من المناطق التي استولى عليها المتمردون. وقد أفادت دوريات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان هذه أن قادة حركة/جيش تحرير السودان قد حاولوا أن يبرروا رفضهم بالسماح لها بالوصول إلى المناطق بأن البعثة "تقوم بعملية تجسس" على حركة/جيش تحرير السودان دون أي محاولة لإثبات هذا الادعاء.

### ثالثا - حقوق الإنسان

١٧ - أخذت الحكومة على عاتقها، في البيان المشترك، التزامات هامة بتحسين وضع حقوق الإنسان في دارفور. ووافقت الحكومة على السماح بنشر مراقبي حقوق الإنسان؛ وإجراء تحقيق فوري في جميع حالات الانتهاكات (بما في ذلك من خلال عمل لجنة تحقيقات)؛ لضمان تقديم جميع الأفراد والجماعات المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان إلى العدالة دون إبطاء واتخاذ تدابير ملموسة لإنهاء الإفلات من العقاب. كما وافقت أيضا على إقامة نظام عادل يراعي التقاليد المحلية ويسمح للنساء المعتدى عليهن برفع دعاوى ضد مرتكبي الجرائم المزعومين.

١٨ - ويسرني أن أشير إلى أن الحكومة قد أوفت بالالتزام الأول. وقد جرى أول نشر لموظفي حقوق الإنسان من مفوضية حقوق الإنسان في آب/أغسطس ٢٠٠٤. وقد طلب مني، لاحقا، مجلس الأمن في قراره ١٥٦٤ (٢٠٠٥) العمل مع المفوضية لزيادة عدد مراقبي

حقوق الإنسان في دارفور. ووفقا لذلك الطلب، يوجد الآن ٤٢ مراقبا دوليا من مراقبي حقوق الإنسان، بمن فيهم عدد من متطوعي الأمم المتحدة، يعملون في أربعة مكاتب ميدانية في دارفور. وقد أدمج جميع هؤلاء الموظفين لحقوق الإنسان بالكامل في بعثة الأمم المتحدة في السودان التي أنشئت في آذار/مارس ٢٠٠٥. وسيبلغ مجموع موظفي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة ٦٥ موظفا في دارفور.

١٩ - وقد أنشأت الحكومة أيضا لجنا كلفت التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور. إلا أنه من الصعب تقييم مدى فعالية هذه اللجان عندما لا تقدم أي معلومات مفصلة عن أنشطتها ونتائج تحقيقها. أما في ما يتعلق بتوصيات لجنة التحقيق الوطنية، فلم ينفذ سوى القليل منها. وفي ٧ حزيران/يونيه، أنشئت المحكمة الجنائية الخاصة المعنية بالأحداث في دارفور وكلفت مهمة النظر في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور. وقد عقدت المحكمة حتى الآن جلساتها الأولى في جنوب وشمال دارفور. ومن السابق لأوانه تحديد ما إذا كانت هذه المحكمة تمثل جهدا صادقا لإنهاء حالة الإفلات من العقاب. وكما ذكرت في تقارير السابقة المقدمة إلى المجلس، كان ينبغي أن يتم الاضطلاع بهذه الجهود قبل ذلك بكثير. إلا أنها مع ذلك، خطوات في الاتجاه الصحيح ينبغي الترحيب بها وتشجيعها. وسترصد بعثة الأمم المتحدة في السودان إجراءات المحكمة عن كثب. وينبغي أن تكون هذه الإجراءات شفافة ومتماشية مع المعايير المتفق عليها دوليا. وينبغي أن تعكس الأحكام الصادرة عن هذه المحاكمات مستوى عالياً من العدالة وتساهم في وضع حد للإفلات من العقاب الذي ظل سائدا حتى الآن.

٢٠ - وتحتاج الحكومة إلى تعزيز جهودها المبذولة فيما يتعلق بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان واتخاذ تدابير ملموسة لإنهاء الإفلات من العقاب. وحتى الآن، لم تجر التحقيقات إلا في حالات قليلة للغاية من انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها. وكثيرا ما تتردد الشرطة وأعضاء النيابة العامة في مواصلة التحقيقات في الانتهاكات المبلغ عنها حتى النهاية. كما أن انعدام البنية التحتية ومرافق النقل والمرافق الأخرى اللازمة لإجراء التحقيقات تعوقهم أيضا. وأنا قلق من أن اتحاد العوائق المؤسسية والإجرائية هذا قد أدام وعزز مناخ الإفلات من العقاب الذي كان قد قصد البيان المشترك إنهاءه.

٢١ - ومما يحزن أن العنف الجنسي الذي يرتكبه الجنود والشرطة والمليشيات الموالية للحكومة لا يزال سمة من سمات صراع دارفور الواسعة النطاق. وبالرغم من أن الحكومة قد اتخذت بعض الإجراءات، فإنها لم تفعل ما يكفي لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب الكامنة وراء الاعتداء الجنسي الواسع النطاق في دارفور. ولا تزال العديد من مراكز الشرطة



ترفض حتى تسجيل شكاوى العنف الجنسي ناهيك عن التحقيق فيها. وعندما تسجل الحالات ، لا يحقق مسؤولو الشرطة غالبا بشكل كامل في الدعاوى ويبدو أن هناك تمييزا واضحا لصالح أفراد الدوائر الأمنية المتهمين، وهي حصانة جنائية فعلية، تدعم ثقافة الإفلات من العقاب. ويخضع ضحايا العنف الجنسي عادة إلى فحوصات طبية متعددة ومهينة وقد أدى الخلاف حول إجراءات جمع الأدلة الطبية إلى رفض تقديم المساعدة الطبية لكثير من النساء. وقد رفعت هذه المسألة إلى اللجنة الفرعية لآلية التنفيذ المشتركة والمعنية بالحماية وحقوق الإنسان. وفي ٢٩ أيار/مايو، وافقت الحكومة على توضيح هذه الإجراءات بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في السودان. ويعتبر هذا القرار، بالإضافة إلى المناقشات التي جرت بعد ذلك مع المسؤولين المحليين في غرب وجنوب دارفور، تطورا مشجعا أكدت بموجبه الحكومة أن الضحايا يحق لهم تلقي العلاج الطبي دون إبلاغ السلطات أولا وتكملة الاستبيان الطويل المعروف بنموذج ٨. هذا التحول الهام في السياسة العامة، الذي جاء بعد مشاورات مكثفة ودائمة مع البعثة، يشمل أيضا النص على أن لا تكون الضحية ولا الهيئة الطبية التي تعالج الضحية ملزمين، بإبلاغ السلطات بالحالة، إثر تلقي العلاج الطبي. وأكدت الحكومة أيضا أن أي أخصائي في الطب يعالج الضحية (ومن فيهم الهيئة الطبية الأجنبية التي تعمل في عيادات المنظمات غير الحكومية) يؤذن له بتعبئة نموذج ٨ إذا رغبت الضحية في توجيه اتهامات وستقبل الشرطة والمدعي العام والمحاكم هذا النموذج. ومع ذلك، تشير التقارير اللاحقة أن بعض ضباط الشرطة لم يمتثلوا لهذه السياسة الجديدة بعد. وينبغي أن تتابع الحكومة التنفيذ السليم لهذه السياسة فورا حتى يستطيع أي ضحايا في المستقبل الحصول على الرعاية الطبية التي يطلبونها في الوقت المناسب دون أي التزام من جانب الضحية أو موظف الهيئة الطبية المشرف على علاجها بإبلاغ السلطات بالحادث.

٢٢ - ومن المهم أن تتخذ الحكومة عددا من الخطوات الملموسة على الفور من أجل تحسين وضع حقوق الإنسان في دارفور. إذ ينبغي أن تتعهد الحكومة، وهي ترفع حالة الطوارئ في معظم أنحاء البلد، باحترام حريتي مواطنيها الخاصة بالاجتماع والتعبير والسماح بحرية أكبر للصحافة. وينبغي أن تنشر الشرطة في مواقع داخل دارفور كوسيلة لحماية العناصر المستضعفة من السكان المدنيين، من مثل المشردين داخليا والنساء، وأن ترفع مستوى تدريب حقوق الإنسان والتدريب المهني الذي تتلقاه عناصر الشرطة بدرجة كبيرة. إذ أنه يتعين على الحكومة اتخاذ تدابير صارمة لوضع حد للإفلات من العقاب بتقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات المزعومين إلى العدالة وإتاحة الأحكام علنا. فضلا عن ذلك، ينبغي أن توسع الحكومة تعاونها مع موظفي حقوق الإنسان في جميع نواحي عملهم وتعززه، بما في ذلك تيسير الوصول بحرية ودون عوائق إلى جميع مرافق الاحتجاز. وأخيرا، حتى يمكن

التصدي لهذه المسائل بطريقة شاملة، تحتاج الحكومة إلى أن تدخل في إصلاح قانوني فعال يشمل الحماية القانونية لجميع حقوق الإنسان الواردة في صكوك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية.

## رابعاً - القضايا الإنسانية

٢٣ - حشدت الأمم المتحدة، مع شركائها، برنامج مساعدات إنسانية شاملاً منذ أيار/مايو ٢٠٠٤. وعلى الرغم من أن الوضع الأمني في دارفور قد تحسن خلال السنة الماضية، إلا أن الأثر التراكمي الناشئ عن الصراع قد أسفر عن زيادة مستمرة في عدد المدنيين المتأثرين بالحرب. فقد تعطل اقتصاد المنطقة وقلّت فرص إنتاج الغذاء المحلي وتعرضت آليات تلبية الاحتياجات لمخاطر كبيرة. ونتيجة لهذه التطورات والتطورات الأخرى، ارتفع العدد الإجمالي للأشخاص المتضررين في منطقة دارفور إلى ما يربو على المليون بقليل في أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ٢,٩ مليون في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ويشمل هذا الرقم الجديد نحو ١,٩ مليون مشرد داخلي وأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ في تشاد بالإضافة إلى الأشخاص المتضررين من الجفاف ومجتمعات الرحل التي تأثرت بالصراع إلا أنها لم تبدأ في الاستفادة من المساعدات الإنسانية إلا في أوائل عام ٢٠٠٥. وتتراوح نسبة تغطية احتياجات السكان المتضررين اليوم في قطاعات إنقاذ الحياة الستة - الغذاء والمياه والمرافق الصحية والمأوى والصحة والتغذية - ما بين ٥٥ و ٧٥ في المائة، وقد تحسنت بشكل ملحوظ منذ أيار/مايو ٢٠٠٤، عندما كانت منخفضة بدرجة وصلت إلى ٥ في المائة في بعض القطاعات.

٢٤ - وفيما لم يكن من الممكن أن يصل توزيع الغذاء في أيار/مايو ٢٠٠٤ إلا إلى ٤٠٠ ٠٠٠ متضرر، فإنه يصل اليوم إلى أكثر من ١,٩ مليون شخص. وقد حالت حملات التحصين المتعددة بنجاح دون تفشي الأوبئة الرئيسية. وقد قامت الوكالات بتنسيق أعمالها، في أماكن تفشي الأمراض للاضطلاع بحملات تحصين ضد الحصبة والالتهاب السحائي. واستجابة لعودة ظهور شلل الأطفال في السودان في عام ٢٠٠٤، سيّرت أربع حملات تحصين جماعي ضد شلل الأطفال في دارفور، بلغت ١٠٠ في المائة من السكان المستهدفين دون الخامسة عشر. وكرد فعل لتفشي التهاب الكبد هاء، تم تسيير حملات تثقيف في مجال النظافة الصحية وتوزيع صابون، كما رفعت الجهود المبذولة لتحسين إمدادات المياه والمرافق الصحية كما تم رفع مستوى المرافق العامة في عدة مستوطنات للمشردين داخليا.

٢٥ - وقد وضعت اللمسات الأخيرة على عملية جمع معلومات للدراسة الاستقصائية التي تجريها منظمة الصحة العالمية عن معدل الوفيات الخام - التي تتناول الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥ - أيضاً في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقد بينت النتائج الأولية

أن معدل الوفيات في ولايات دارفور الثلاث قد انخفض إلى ما دون حد الأزمات الدولية، البالغ حالة وفاة بين كل ١٠ ٠٠٠ شخص في اليوم. وتبين مقارنة أجريت بين دراسة الوفيات التي أجرتها منظمة الصحة العالمية السنة الماضية والأرقام السابقة المأخوذة من الدراسة التي اختتمت في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أن معدل الوفيات في شمال دارفور انخفض من ١,٥ إلى ٠,٨ حالة وفاة بين كل ١٠ ٠٠٠ شخص في اليوم؛ وفي جنوب دارفور، هبط المعدل من ٢,٧ إلى ٠,٨ حالة وفاة بين كل ١٠ ٠٠٠ شخص في اليوم؛ وتفيد النتائج الأولية لغرب دارفور أن معدل الوفيات تناقص من ٢,٩ إلى ٠,٧ بين كل ١٠ ٠٠٠ شخص في اليوم. وعلى الرغم من أوجه التحسن الإحصائية هذه، من المهم التأكيد على أن الوضع الغذائي للأشخاص المتضررين من الصراع في دارفور لا يزال دقيقا ويعتمد على مساعدات الإغاثة.

٢٦ - وقد أدى تخفيف القيود البيروقراطية، منذ تنفيذ البيان المشترك، إلى زيادة ملحوظة في تواجده وكالات المساعدات الإنسانية وتقديم المساعدات في دارفور. وقد ارتفع عدد العاملين في مجال المساعدات الإنسانية - الوطنيين والدوليين - من ١ ١٠٠ في أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى أكثر من ١١ ٥٠٠ بعد سنة. وخلال الفترة نفسها، زادت إمكانية وصول وكالات الأمم المتحدة إلى السكان المتضررين من ١٠ في المائة إلى ما يزيد كثيرا عن ٨٠ في المائة. وقد مكن هذا الشركاء من تلبية الاحتياجات الملحة للعدد المتزايد من المستفيدين ومن توسيع نطاق التغطية الجغرافية خارج المدن الرئيسية التي كانت تتركز المساعدات الإنسانية السابقة فيها.

٢٧ - بيد أن، هجمات جيش تحرير السودان/حركة العدل والمساواة والمليشيات وقطاع الطرق على قوافل المساعدات الإنسانية، ولا سيما في جنوب دارفور، لا تزال تعوق الانسياب الكفؤ للعمليات. وكذلك يظل التحرش بموظفي المنظمات غير الحكومية يثير قلقا شديدا. ويعتبر اعتقال رئيس البعثة ومنسق دارفور في منظمة أطباء بلا حدود - هولندا في آخر أيار/مايو مثلا لهذا الاتجاه، بالرغم من أنه يسري أن أشير إلى أن التهم التي وجهتها الحكومة قد أسقطت في ١٩ حزيران/يونيه. وتشمل العقوبات الأخرى التي يواجهها مجتمع المساعدات الإنسانية التغييرات التي غالبا ما يتم إدخالها في متطلبات السفر المقيدة أصلا، ومحدودية الوصول إلى المعسكرات والسكان المشردين داخليا، والاحتجاز التعسفي والتخويف والتدخل في اختيار الموظفين المدنيين. وسيؤثر فصل الأمطار المقبل بالإضافة إلى أوجه النقص في التمويل الضروري للغاية للنقل الجوي - بما في ذلك الوضع الحرج لقدرة الطائرات العمودية تأثيرا سلبيا على وصول المساعدات الإنسانية إلى مختلف أجزاء دارفور.

## خامسا - الحماية

٢٨ - طلب مجلس الأمن في الفقرة ١ من قراره ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، إلى الحكومة تهيئة "أجواء أمنية موثوق بها من أجل حماية السكان المدنيين والجهات الإنسانية الفاعلة". وقد ظلت الجهود المبذولة لتحسين حالة الحماية في دارفور جزءا من عملية المساعدات الإنسانية، بما في ذلك إحداث زيادة كبيرة في عدد موظفي الحماية وتعزيز جهود الدعوة والتنسيق.

٢٩ - ويدل الحصار المستمر المفروض على مخيم كلمة للمشردين داخليا على استمرار مشاكل الحماية في دارفور. وعقب الاضطرابات التي سادت مخيم كلمة في ١٩ أيار/مايو، تم فرض حظر على الحركة التجارية من المخيم وإليه. وقد أسفر الحظر المفروض على حركة المنتجات التجارية إلى داخل المخيم، عن الحد من توافر بعض السلع الأساسية. وقد كانت معدلات سوء التغذية مرتفعة أصلا في مخيم كلمة قبل الحظر، بينما كانت الفرصة ما زالت متاحة للمشردين داخليا للتجارة لتكملة حصصهم الغذائية. والآن بما أن هذا الخيار لم يعد متاحا لهم، يتوقع العاملون في مجال الإغاثة أثرا سلبيا على الوضع الغذائي للمشردين داخليا الذين يعيشون في المخيم. ويمنع الحظر المفروض على الحركة التجارية، بما في ذلك النقل، أيضا كثيرا من النساء من السفر إلى مدينة نيالا للاشتغال عاملات في المنازل. وفي سياق تعول فيه ٧٠ في المائة من النساء أسرهم المعيشية، يستبعد الحظر واحدا من مصادر الدخل الوحيدة لثلثي الأسر المعيشية، وأكثر، في المخيم. ويواصل ممثلي الخاص والمعنيون الآخرون الجهود المبذولة لوضع حد لهذا الحظر. وتتيح هذه الأزمة الفرصة للحكومة لإعادة تأكيد التزامها بمبادئ حماية المدنيين التي تزعم احترامها. وأحث الحكومة على اغتنام هذه السانحة وإيجاد حل مناسب يزيل هذه الأعباء غير الضرورية عن كاهل سكان منكوبين أصلا.

## سادسا - العملية السياسية

٣٠ - كما يعلم أعضاء المجلس، تهدف محادثات أبوجا التي يقودها الإتحاد الأفريقي إلى الوصول إلى اتفاق سياسي بين الحكومة والحركتين المسلحتين - حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة. ومن المتوقع أن يضع الاتفاق مبادئ بشأن تقسيم السلطة والثروة وينص على طرائق لعملية متابعة واسعة النطاق للتصالح القبلي والاجتماعي من خلال "المؤتمر الجامع لأبناء دارفور"، الذي سيتناول أيضا الأسباب الجذرية للمشكلة.

٣١ - وعندما انتهت جولة المحادثات السابقة في أبوجا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أصبح جليا أن هناك حاجة إلى أعمال تحضيرية إضافية قبل انعقاد الجولة التالية. وشملت هذه الأعمال مساعدة الحركات المسلحة في حل مشاكل قيادتها الداخلية والمشاكل الأخرى،

وتحسين قدرتها على اتخاذ موقف تفاوضي متماسك؛ وتأمين اتفاق على شكل وإجراءات جولة المحادثات المقبلة؛ والاستفادة من الزخم الذي أوجدته الاستعدادات الجارية لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية والواقع السياسي الجديد الذي سينشئه هذا الزخم في السودان.

٣٢ - وافتتحت جولة المحادثات الخامسة في أبوجا في ١٠ حزيران/يونيه، وسط توقعات بإمكانية تحقيق تقدم كبير. واتفقت الأطراف الثلاثة على التركيز على المسائل السياسية والبدء في عملها باعتماد إعلان المبادئ. بيد أنه أصبح من الواضح بعد بدء المحادثات أن الأطراف تواجه صعوبات جمة في ما يتعلق بالمسائل الإجرائية، بما في ذلك الأدوار التي ستؤديها إريتريا وتشاد في المحادثات. كما أن هناك خلافات حادة داخل الحركتين وفيما بينهما. وقد شككت الجماعات المنشقة، في حالة حركة العدل والمساواة، في مسألة مشروعية ممثلها في أبوجا.

٣٣ - ومما شجعتني أن الأطراف بالرغم من هذه الصعوبات الخطيرة، استطاعت أن تتفق على إعلان المبادئ لحل الصراع السوداني في دارفور، وأنهى فريق وساطة الاتحاد الأفريقي بقيادة سالم أحمد سالم على اختتام هذه الجولة من المحادثات بنجاح. ويحتوي الإعلان على أحكام هامة تتعلق بشكل المفاوضات المستقبلية بشأن مسائل مثل الوحدة والدين وتقاسم السلطة، وتقاسم الثروة والترتيبات الأمنية والمسألة الهامة المتعلقة باستخدام الأراضي وملكيته.

٣٤ - وعندما ستجتمع الأطراف في أبوجا في ٢٤ آب/أغسطس سيتعين عليها الالتزام التزاما تاما بتناول المشكلات المعقدة المتمثلة في تقاسم السلطة والثروة. وأدى دعم الشركاء لوساطة الاتحاد الأفريقي دورا هاما في الاختتام الناجح في آخر جولة من المحادثات وينبغي لهذا الدعم الدولي للمحادثات أن يستمر.

## سابعاً - التعاون في دارفور بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

٣٥ - ناشد كل من البيان المشترك وقرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) الأمم المتحدة لمساعدة الاتحاد الأفريقي في نشر مراقبين لوقف إطلاق النار حسب ما ورد في اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار. ولقد جرى في أول الأمر، تلبية هذا الالتزام عن طريق إيفاد فريق للمساعدة في التخطيط من نيويورك إلى المنطقة للفترة من ٤ إلى ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤. ويعتبر ذلك مفيدا من الناحية العامة، وإذ ازدادت المطالب من أجل دور أكبر للاتحاد الأفريقي في دارفور، فقد طلب الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة الحصول على دعم إضافي في مجال التخطيط واللوجستيات. وبغية تيسير هذا التعاون المتزايد بين المنظمتين، فقد قبلت

دعوة الاتحاد الأفريقي لإنشاء وحدة دائمة معنية بالاتصال والمساعدة لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي. وتم إبلاغ مجلس الأمن بهذا الأمر في تقريره بشأن دارفور في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/2004/787).

٣٦ - ولقد بدأت هذه الوحدة العمل على الفور وكلفت، في جملة أمور، تلبية الأهداف التالية: دعم الاتحاد الأفريقي في مجال التخطيط وإسداء المشورة التقنية لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وتحديد المجالات التي يمكن أن يغطيها دعم الأمم المتحدة وإسداء المشورة لممثلي الخاص وإدارة عمليات حفظ السلام في هذا الشأن، والعمل بشكل وثيق مع شركاء الاتحاد الأفريقي الذين يعملون على تيسير جهود مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل كفالة الحصول على الموارد اللازمة من الحكومات المانحة، وإبقاء إدارة عمليات حفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة في السودان على علم تام بمركز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

٣٧ - ومنذ إنشائها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عملت الوحدة على تيسير عدد من المبادرات التعاونية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقامت، ضمن المهام الرئيسية الأخرى، بتقديم المساعدة في صياغة مفهوم بعثة الاتحاد الأفريقي الموسع للعمليات ومفهوم اللوجستيات المعني بالعمليات، وتعزيز اتصالات الاتحاد الأفريقي عن طريق توصيل مكاتب بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في الفاشر والخرطوم وأديس أبابا بشبكة اتصالات الأمم المتحدة. وختاماً قدمت الوحدة المساعدة للاتحاد الأفريقي في مناقشاته مع الجهات المانحة عن طريق تحديد الاحتياجات التي يلزم تلبيتها والثغرات التي يلزم سدها على أساس عاجل إذا كان لعملية توسيع نطاق بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان الثانية أن يتحقق. وأسهمت هذه المشاورات في مؤتمر الجهات المانحة الناجح الذي انعقد في ٢٦ أيار/مايو في أديس أبابا، والذي شاركت في ترؤسه مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد ألفا عمر كوناري.

٣٨ - إن التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يتجاوز الآن أديس أبابا والخرطوم، حيث يعمل المسؤولون من كلتا المنظمين معا وبشكل أوثق فأوثق في الميدان. وينسق المراقبون وقوات الحماية في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ويتعاونون على أساس يومي مع موظفي بعثة الأمم المتحدة في السودان ومع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جميع الولايات الثلاث بدارفور، مما زاد من الفعالية التامة لتواجد المجتمع الدولي في دارفور.

## ثامنا - الملاحظات

٣٩ - لقد انخفض العنف بدارفور انخفاضاً كبيراً بالمقارنة مع الفترة من أوائل عام ٢٠٠٣ حتى أواسط عام ٢٠٠٤، والتي سبقت قرارات مجلس الأمن ونشر بعثة الاتحاد الأفريقي في

السودان. ولا يكاد يكون هناك شك في أن الحالة في دارفور هي أقل خطورة للمدنيين عمّا كانت عليه في العام الماضي، فقد قلَّ عدد الهجمات على المدنيين بشكل كبير خلال الأشهر الاثني عشر الأخيرة وتمكن عمال الإغاثة الإنسانية من الاتصال بمزيد من أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة أكثر مما كان عليه الأمر عند توقيع البيان المشترك في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرحب بهذه التطورات. ويتعين الإقرار في هذا الصدد بامتثال الحكومة بعض الالتزامات التي تعهدت بها.

٤٠ - ومع ذلك، فإن هذه التطورات لا تمثل إلا خطوة متواضعة إلى الأمام. ويُعد أي تحسن في الأمن الأساسي أمرا مهما للمدنيين الذين يعيشون في خضم الحرب الأهلية، لكنها لا تكفي في حد ذاتها كما لا تمثل الاتجاهات في دارفور بالضرورة تقدما تاما. فعلى سبيل المثال قد تُعزى قلة عدد الهجمات ضد المدنيين أيضا إلى انخفاض عدد الأهداف. إذ تم تدمير الكثير من القرى منذ بداية الحرب بما لم يبق الآن إلا عددا أقل من المواقع التي قد تُهاجمها الميليشيات. وبالإضافة إلى ذلك ما زال خطر الهجوم على القرى أو غيرها من تجمعات السكان المدنيين قائما. ويواصل المشردون المدنيون الذين يعيشون في المخيمات الإبلاغ عن الهجمات التي تشنها الميليشيات أو قطاع الطرق ضدهم عندما يغادرون المناطق المحيطة بالمخيمات. ويتمثل أقوى دليل على ضعف البيئة الأمنية في أنه فيما قلت الهجمات على المدنيين أثناء العام الماضي، استمر ازدياد عدد أولئك الذين تضرروا من جراء الصراع، وخاصة ضمن أولئك الذين يطلبون المأوى والحماية في مخيمات المشردين داخليا. وقد تكون دارفور منطقة حربية أقل نشاطا الآن عما كانت عليه في العام الماضي، غير أن انتهاكات حقوق الإنسان ما زالت ترتكب بشكل متكرر وحلت محل القتال النشط بيئة خانقة من التخويف والترهيب، تعمل على إدامتها الميليشيات التي ما زالت قائمة.

٤١ - ومن المنتظر أن تقوم الحكومة بتحسين هذه الحالة المشهة والخطرة عن طريق متابعة تنفيذ جميع الالتزامات التي وافقت عليها في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وكما كان واضحا في ذلك الوقت، فلم تتوخ أحكام البيان المشترك إلا تناول أعراض للحرب في دارفور أكثر إلحاحا وإضرارا. ويتمثل السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم وعادل في أن تتوصل الحكومة والحركات المتمردة إلى تسوية سياسية، تضمن الحماية الفعالة لحقوق الإنسان للجميع في دارفور، تكملها عملية مصالحة شاملة ما بين قبائل المنطقة. وحسب ما أكدت في التقارير السابقة، فإنه يمكن تذليل الكثير من الصعاب التي ظهرت أثناء المفاوضات إذا ما اتخذت الأطراف خطوات ملموسة في الميدان للتقليل من المناوشات وتعزيز سلامة وأمن المدنيين وجميع الموظفين الدوليين. وبالنسبة للحكومة فإن مجرد الإيفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في البيان المشترك منذ عام مضى سيشكل خطوة إيجابية إلى الأمام، وإن تأخر اتخاذها.

٤٢ - إن الأمم المتحدة، إذ وقَّعت على البيان المشترك، قد ألزمت نفسها بدعم الجهود الرامية إلى إحلال السلام في دارفور. والالتزامات التي قطعتها المنظمة على نفسها والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن بعد ذلك، بما في ذلك في ما يتعلق بالدور الحاسم للاتحاد الأفريقي، تشكل استراتيجية اعتمدها المجتمع الدولي للإيفاء بذلك التعهد. ولهذه الاستراتيجية ثلاثة عناصر، هي: العنصر السياسي والعنصر الأمني والعنصر الإنساني. ولقد تم إحراز بعض التقدم في كل مجال من هذه المجالات.

٤٣ - وعلى الصعيد السياسي، تمتع المجتمع الدولي بقدر من التأثير - ولكن في حدود - في المركز التفاوضي للأطراف في مباحثات أبوجا. لقد ركز العنصر الأمني في الاستراتيجية على نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وحسب ما ذكرت آنفاً، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي تستأهل قدراً كبيراً من الثناء لما شهدت الحالة الأمنية من تحسن خلال العام الماضي. وختاماً فإن العنصر الإنساني من الاستراتيجية قطع أشواطاً طويلة إلى الأمام خلال العام الماضي إذ شهد تقديم مواد الإغاثة وإمكانية الوصول إلى السكان المتضررين تحسناً هائلاً منذ توقيع البيان المشترك.

٤٤ - هذا وقد تعرضت الاستراتيجية الدولية لدعم الجهود الرامية إلى إحلال السلام في دارفور إلى بعض العقبات أيضاً. ذلك أنه لم يتم عادة تنسيق الضغوط السياسية على الأطراف لإجراء مباحثات جادة ومستمرة، مما جعل جهود الوساطة أقل فعالية مما كان يمكن تحقيقه لولا ذلك. وفي نفس الوقت، فقد كانت مساهمة الاتحاد الأفريقي في تحسين الأمن في دارفور مساهمة محدودة نتيجة حجم قوتها ومستوى قدرتها التشغيلية. وفي ما يتعلق بالبعد الإنساني، فما زالت المكاسب التي حققها مجتمع الإغاثة الإنسانية محفوفة بالمخاطر لعدم وجود اتفاق سياسي لإنهاء القتال في دارفور. ومع استمرار الحرب، سيزداد، لا محالة، عدد السكان المتضررين من جراء الصراع فيما قد تضعف قدرة أو إرادة المجتمع الدولي على المحافظة على مستوى المساعدة الحالي. وسيسفر هذا عن مزيد من المحتاجين وعن موارد أقل للاعتماد عليها لتوفير المساعدة اللازمة.

٤٥ - إن ما يلزم القيام به الآن هو تذليل هذه العقبات وسد أوجه النقص وتنشيط الاستراتيجية وتعزيزها في جميع جوانبها. وفي هذا الإطار، فإن تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة واعتماد دستور وطني مؤقت يضم أحكاماً صارمة بشأن حقوق الإنسان، أمر سيبقي فرصاً جديدة لإشراك الأطراف في مائدة المفاوضات والمضي قدماً بالعملية السياسية. ويحدوني التفاؤل في التوصل إلى اتفاق بحلول نهاية هذا العام إذا ما أبدت الأطراف التزاماً جاداً حسن النية من أجل عملية أبوجا التي يتزعمها الاتحاد الأفريقي وإذا ما تواصلت



الضغوط الدولية على هذه الأطراف للقيام بذلك. وفي غضون ذلك الوقت، يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي والقوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة للاتحاد الأفريقي وعلى البلدان المساهمة والجهات المانحة أن تمضي بجد في توسيع نطاق بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وأشجع، في هذا المضمار، المجتمع الدولي على توفير الدعم اللازم لهذه الجهات من أجل إنجاز هذه المهمة العسيرة. وختاماً، يجب على الحكومات المانحة أن تواصل دعم جهود الإغاثة الإنسانية.

٤٦ - وأود أن أشكر ممثلي الخاص، والفريق الصغير الذي يعمل معه، على الجهود التي لم تعرف الكلل خلال العام السابق للمساعدة في إحلال السلام في دارفور. وأود كذلك أن أجزل الثناء على الاتحاد الأفريقي نتيجة الدور الرائد الذي يقوم به من أجل إحلال السلام في تلك المنطقة المضطربة.

## مرفق

## نتائج بعثات آلية التنفيذ المشتركة الموفدة إلى شمال وجنوب وغرب دارفور في حزيران/يونيه ٢٠٠٥

### مقدمة

١ - اضطلعت الأمم المتحدة وحكومة السودان، إلى جانب ممثلي الجهات المانحة، بثلاث بعثات مشتركة إلى غرب دارفور في ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه، وشمال وجنوب دارفور في ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، من أجل تقييم امتثال الأمم المتحدة وحكومة السودان لأحكام البيان المشترك المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

٢ - وتشكلت البعثات من ممثلين لحكومة السودان، والأمم المتحدة وشركائها في آلية التنفيذ المشتركة. وشملت البعثات، من جانب حكومة السودان، ممثلين لوزارة الشؤون الخارجية، ووزارة الشؤون الإنسانية، ووزارة العدل، ولجنة الشؤون الإنسانية. وشارك في البعثات بصفة أعضاء في آلية التنفيذ المشتركة، الاتحاد الأفريقي وألمانيا وإيطاليا والسويد وسويسرا وفرنسا وكندا والمفوضية الأوروبية والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا والولايات المتحدة ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. ومن جانب الأمم المتحدة، قاد الممثل الخاص للأمين العام البعثة الموفدة إلى الغرب، وقاد نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية البعثة الموفدة إلى الشمال، وقاد نائب منسق الشؤون الإنسانية البعثة الموفدة إلى الجنوب.

### الشؤون الإنسانية

٣ - التزام: تعهدت الأمم المتحدة في البلاغ المشترك "بأن تفعل كل ما في وسعها للمساعدة على التخفيف من حاجة السكان المتضررين في دارفور". والتزمت حكومة السودان بتنفيذ "وقف اختياري للقيود" المفروضة على جميع الأعمال الإنسانية في دارفور، وإزالة أية عوائق أخرى تعترض القيام بالأعمال الإنسانية، بما في ذلك، تعليق القيود المفروضة على منح التأشيرات لجميع العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والسماح بحرية تنقل موظفي الإغاثة في جميع أنحاء دارفور؛ والسماح بالتسجيل الفوري المؤقت للمنظمات غير الحكومية من خلال عملية إبلاغ بسيطة سيقوم مكتب منسق الشؤون الإنسانية بتقديم عرض من أجل إدارتها لصالح المنظمات غير الحكومية؛ وتعليق جميع القيود المفروضة على استيراد جميع مواد المساعدة الإنسانية ومركبات النقل والطائرات ومعدات الاتصال واستخدامها.

٤ - وتحسنت الحالة الإنسانية في مخيمات المشردين داخليا بشكل عام نتيجة للزيادة الهائلة في حجم المساعدة الإنسانية. غير أن ثغرات كبيرة في استجابة وكالات المساعدة الإنسانية ما زالت موجودة في أغلب القطاعات، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع عدد السكان المتضررين مع استمرار الصراع. فقد ارتفع عدد السكان المتضررين في دارفور من ١٠٩٠٠٠٠ شخص إلى أكثر من ٢٧٣٠٠٠٠ شخص، وارتفع عدد المشردين داخليا من حوالي ٩٨٦٠٠٠ شخص إلى ١٨٨٢٠٠٠ شخص، ويعزى ذلك بدرجة ما إلى عودة بعض المشردين داخليا إلى مناطق قريبة من ديارهم بسبب الشعور بتحسن في الحالة الأمنية في أماكن معينة. وأبلغ ممثلو المشردين داخليا فضلا عن وكالات المساعدة الإنسانية، خلال الزيارات التي قامت بها البعثات إلى المخيمات، عن وجود مشاكل تتعلق بنقص إمدادات المياه وجودتها، ونقص في الأغذية من حين لآخر وعدم الاتساق في تسليم الأغذية، والحاجة إلى الصفائح البلاستيكية والناموسيات وأواني المطبخ والأغطية، فضلا عن المزيد من الخيام لإيواء الأسر الكبيرة والتي تكون قادرة على تحمل الموسم المطير.

٥ - ونظرا لتركيز المساعدة الإنسانية بشكل أساسي على السكان المتضررين داخل مخيمات المشردين داخليا، لاحظت حكومة السودان الحاجة إلى توسيع نطاق المساعدة لتشمل الفئات المتضررة الأخرى خارج المخيمات. ومع تزايد عدد الأشخاص المتضررين من الجفاف، فإن على حكومة السودان والمجتمع الدولي على السواء بذل جهود كبيرة في هذا الصدد، خاصة فيما يتعلق بتوفير المياه والتعليم والخدمات الصحية. وسيكون من العناصر الأساسية لهذا الأمر، توفير معلومات أمنية كافية وموثوق بها إلى مجتمع المساعدة الإنسانية. وتصل حاليا بالفعل المساعدة المقدمة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى بعض السكان المتضررين خارج المدن الرئيسية وتُجرى تقييمات بصورة منهجية من أجل تقدير احتياجات السكان الآخرين الموجودين في المواقع النائية ومناطق العودة.

٦ - ونتج عن التخفيف من القيود المفروضة على العمليات الإنسانية في دارفور منذ توقيع البيان المشترك زيادة كبيرة في الحضور الإنساني وتقديم المساعدة الإنسانية. إذ تعمل حاليا في دارفور ٨٠ منظمة غير حكومية و ١٣ وكالة تابعة للأمم المتحدة. بما مجموعه ١١ ٥٨٩ من الموظفين الوطنيين والدوليين. ويقدر حاليا معدل الوصول إلى السكان المتضررين المستهدفين بحوالي ٨٨ في المائة، مقارنة مع ١٠ في المائة قبل عام، كما تحسن التعاون بين حكومة السودان والمجتمع الدولي. فقد أقامت السلطات أيضا في العديد من المواقع حوارا منتظما مع منظمات المساعدة الإنسانية، بما في ذلك عقد اجتماعات تنسيق أسبوعية تجمع العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وممثلي الإدارات المعنية.

٧ - وتصدر حاليا التأشيرات للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في دارفور في أغلب الحالات دون مشقة. إلا أن مجتمع المساعدة الإنسانية ما زال يواجه العديد من العقبات أثناء تأدية مهامه، بما في ذلك الصعوبات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية الدولية في الحصول على تأشيرات للموظفين الجدد (خاصة من ذوي الجنسيات الأفريقية) علاوة على تأشيرات الدخول المتعدد؛ وطول المدة التي يستغرقها تجهيز التأشيرات؛ وعدم الاتساق في تطبيق/ تفسير الإجراءات. ورغم تحسن الحالة في مناطق أخرى، فإن الشكاوى ما زالت مستمرة في جنوب دارفور، في ما يتعلق بالمضايقات المتواصلة التي تتعرض لها المنظمات غير الحكومية، والاعتقال التعسفي للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وتقييد حركتهم.

٨ - وشهدت عملية التخليص الجمركي لبعض السلع داخل السودان تحسنا كبيرا. إلا أن بعض المنظمات غير الحكومية الدولية ما زالت تعاني من المشاكل، خاصة فيما يتعلق بتخليص أجهزة الاتصالات والأدوية. وينبغي اعتماد نهج أكثر اتساقا في ما يتصل برسوم الهبوط المطبقة على الطائرات التجارية التي تستأجرها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية لنقل المساعدة الإنسانية، "ورسوم الطرق المعبدة" المفروضة على الشاحنات التجارية التي تتعاقد معها وكالات المساعدة الإنسانية ل جلب مواد المساعدة الإنسانية من الطائرات، وقد فرض مؤخرا من جديد كلا النوعين من هذه الرسوم.

٩ - ويعوق ما يبدي قادة المخيمات المحلية من مقاومة لعملية حساب عدد الأشخاص، الضرورية للتسجيل لتقديم المساعدة الإنسانية للمشردين داخليا في بعض المخيمات. وفي حين أن ما يحرك هذه المقاومة في بعض الأحيان هي المنافع الشخصية لمن يستفيدون من عدم دقة التسجيل، فهي أيضا قائمة على تخوف بعض المشردين داخليا من أن يؤدي هذا إلى إعادتهم إلى ديارهم. وما زالت الحالة الإنسانية أيضا في مخيم كلمة مبعث قلق، مع استمرار تدهور الأحوال في هذا المخيم المكتظ، وتزايد صعوبة إدارة المخيم بسبب اتساع حجمه وغياب الثقة بين المشردين داخليا والسلطات المحلية. وقد تتعرض ظروف الصرف الصحي لمزيد من التدهور مع بداية الموسم المطير، مما يشكل مخاطر صحية جسيمة على سكان المخيم. وتعمل الأمم المتحدة إلى جانب السلطات المحلية على إيجاد أرضية مشتركة مع قادة المشردين داخليا من أجل تنفيذ نقل جزئي لسكان المخيم إلى مكان آخر.

## بشأن حقوق الإنسان

١٠ - التزمت حكومة السودان في البيان المشترك باتخاذ تدابير محددة لوضع حد للإفلات من العقاب؛ والتحقيق في جميع حالات الانتهاكات، بما في ذلك ما جرى إبلاغها به بواسطة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمصادر الأخرى؛ وكفالة تلقي لجنة التحقيق

المستقلة، التي أنشئت بموجب مرسوم رئاسي في أيار/مايو، الموارد الضرورية لقيامها بعملها، وكفالة تنفيذ توصياتها كاملة؛ وكفالة تقديم جميع المتهمين بانتهاكات حقوق الإنسان أفرادا وجماعات إلى العدالة دون تأخير؛ والسماح بانتشار مراقبي حقوق الإنسان؛ وإقامة نظام نزيه يحترم التقاليد المحلية، يتيح للنساء اللاتي يتعرضن للإيذاء رفع دعاوى ضد المشتبه في قيامهم بإساءة معاملتهن.

١١ - ووافقت الحكومة بشكل كامل على نشر موظفي حقوق الإنسان في دارفور. وأجريت عملية النشر الأولى لموظفي حقوق الإنسان التابعين لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في آب/أغسطس ٢٠٠٤. وعقب إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان في آذار/مارس ٢٠٠٥، أدمج موظفو حقوق الإنسان بشكل كامل في البعثة. ويوجد حاليا من بين ٦٥ موظفا من موظفي حقوق الإنسان الدوليين الذين يتوقع نشرهم ٤١ موظفا في الميدان. ويعتبر التعاون مع موظفي حقوق الإنسان جيدا على العموم وتتخلله اجتماعات دورية تعقد مع الشرطة والمدعين العامين والجهاز القضائي. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة الإنقاذ الدولية تدريبا واسع النطاق للشرطة المحلية والجهاز القضائي.

١٢ - واتخذت الحكومة عددا من الإجراءات الإيجابية الإضافية. واعترفت اللجنة الوطنية للتحقيق في تقريرها بارتكاب جميع الأطراف لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في ولايات دارفور. وبناء على هذا التقرير، أنشئت عدة لجان، منها اللجنة القضائية الوطنية، للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في ولايات دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت السلطات المحلية عدة لجان لنفس الغرض. وفي ٧ حزيران/يونيه أنشئت المحكمة الجنائية الخاصة لجرائم دارفور وعُهد إليها بولاية البت في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سياق الصراع الذي جرى في دارفور. وعقدت المحكمة جلساتها الأولى في جنوب وشمال دارفور. وسيكون من السابق لأوانه الحكم عما إذا كان هذا سيشكل جهدا حقيقيا لإنهاء حالة الإفلات من العقاب في دارفور. ويعد الدستور الوطني المؤقت الذي دخل حيز النفاذ في ٩ تموز/يوليه، تطورا إيجابيا حتى في سياق دارفور. ومن المؤمل أن يكون لأحكامه القوية المتعلقة بحقوق الإنسان أثر إيجابي على الحالة في دارفور.

١٣ - ورغم أن هذه الخطوات أمر يرحب به، فإنه ما زال عليها أن تسهم في إقامة المساءلة على انتهاكات حقوق الإنسان وفي إنهاء الإفلات من العقاب. وأجريت تحقيقات في قلة من الحالات، ويبدو منها أن الشرطة والمدعين العامين لا يظهرون حماسة لمتابعة انتهاكات حقوق الإنسان التي يتم الإبلاغ عنها. ومما يعوق أيضا قيامهم بذلك انعدام وسائل النقل وغيرها من

التسهيلات أثناء القيام بتحقيقاتهم. ويجري التحقيق في ادعاءات المخالفات المرتكبة ضد أجهزة الأمن الوطني بشكل رديء، كما أن هناك نقصا في مجال الرقابة المستقلة على عمليات الاحتجاز. ويظل وصول موظفي حقوق الإنسان إلى مرافق الاحتجاز التابعة للاستخبارات العسكرية وأجهزة الأمن الوطني والاستخبارات أمرا غير مؤكد.

١٤ - وفي حين أن هناك اعترافا عاما بالصعوبات التي يكتنفها الإبلاغ عن حالات الاغتصاب والملاحقة القضائية المتعلقة بها، فإنه لم يحرز إلا تقدم لا يكاد يذكر في مجال التشجيع على الإبلاغ عن حالات الاغتصاب، وفي اتخاذ تدابير وقائية، وفي التحقيق في الحالات وملاحقة مرتكبيها قضائيا مع الاحترام الكامل لحقوق الضحايا. وتتسم العمليات الإدارية بالصعوبة وعدم الاتساق، مما يعرقل اتخاذ إجراءات فعالة. وما زال على اللجنة الوطنية المعنية بالاغتصاب أن تبرهن على أثرها في مجال الوقاية من الاغتصاب أو الملاحقة القضائية بشأنه في شمال دارفور. ولم تتخذ إلا إجراءات محدودة لمتابعة عمل اللجنة القضائية، التي أنشئت بتوصية من اللجنة الوطنية للتحقيق.

١٥ - وفي جنوب دارفور، ما زالت التقارير ترد عن التهديدات التي يوجهها ممثلو لجنة الإجراءات الإنسانية إلى المستوصفات التي تديرها المنظمات غير الحكومية لإكراهها على تزويدهم بالمعلومات الطبية السرية المتعلقة بالناجين من العنف القائم على أساس نوع الجنس. ورغم اتخاذ إجراءات، من بين مسائل أخرى، من أجل السماح لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس بتلقي العلاج الطبي دون إبلاغ السلطات في بادئ الأمر وملاء نموذج من صنف ٨، فإن انتهاكات لهذه السياسة العامة ما زالت تحدث. وفي هذا الصدد، أشار موظفو حقوق الإنسان والمستوصفات الموجودة في الميدان إلى وجود تفاوت في تنفيذ هذه السياسة العامة في الميدان. ومن المؤمل أن توفى السلطات بالتزاماتها بنشر هذه السياسة العامة وتنفيذها بصورة موسعة ومتسقة في الميدان.

### على الصعيد الأمني

١٦ - التزم: التزمت الحكومة السودانية، في البيان المشترك، بأن تقوم بنشر قوات شرطة قوية وذات مصداقية ومحترمة في جميع المناطق التي يوجد فيها أشخاص مشردون داخليا وكذلك في المناطق المعرضة للهجمات؛ وبأن تدرب جميع وحدات الشرطة في مجال قانون حقوق الإنسان وتحملها مسؤولية الالتزام به؛ وبأن تكفل عدم وجود أية ميليشيات في جميع المناطق المحيطة بمخيمات الأشخاص المشردين داخليا، وبأن تشرع فورا في نزع سلاح الجنجويد والمجموعات المسلحة الأخرى الخارجة على القانون؛ وبأن تكفل اتخاذ إجراءات فورية لإعادة بناء الثقة في أوساط السكان المستضعفين؛ وأن تجري أية عمليات إعادة

للمشردين إلى ديارهم بطواعية تامة تماشيا مع الاتفاق الحالي لوقف إطلاق النار لأغراض إنسانية.

١٧ - وقد شهدت الحالة الأمنية داخل مخيمات الأشخاص المشردين داخلنا تحسنا كبيرا خلال السنة الماضية، إذ أصبحت التوترات أقل ووصف الأشخاص المشردون داخلنا وجود قوات الشرطة التابعة للاتحاد الأفريقي بأنه عامل يبعث على الاطمئنان. كما أن هناك تحسنا عاما في العلاقة بين الأشخاص المشردين داخلنا والسلطات المحلية، مع مشاركة الأشخاص المشردين داخلنا في اتخاذ القرارات في المخيمات وكونهم أصبحوا أكثر استعدادا للمجاهرة بمخاوفهم وشكاواهم وتعبيرهم عنها في حضور مسؤولي الحكومة السودانية. وبالرغم من أوجه التحسن هذه، فإن الوضع ما زال متوترا في العديد من الأماكن. فعلى سبيل المثال، دفعت الصدامات التي جرت مؤخرا في مخيم كلمة بين الشرطة والأشخاص المشردين داخلنا الشرطة إلى أن تنسحب من المخيم لتجنب مزيد من المواجهة. ومنذ ذلك الحين، والسلطات المحلية تضغط على الأشخاص المشردين داخلنا ليقبلوا عودة وجود الشرطة إلى المخيم. وإضافة إلى ذلك، ذكرت تقارير حدوث اعتقالات في صفوف أشخاص مشردين داخلنا تحذوا إلى ممثلي الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية.

١٨ - وتحسنت الحالة خارج المخيمات أيضا، حيث ذكرت التقارير حدوث إصابات ووفيات أقل بكثير عن ذي قبل. فقد شكل وجود الاتحاد الأفريقي تأثيرا إيجابيا جدا واتخذت الحكومة السودانية خطوات من أجل مزيد من تثبيت الحالة الأمنية في المنطقة. وفي بعض المخيمات، توفر الحكومة السودانية مرافقين من الشرطة للنساء اللائي يجمعن الحطب، وهو ما أدى إلى تقلص هام في عدد الهجمات على النساء والفتيات خارج المخيمات. ومع ذلك، لم تعمم مثل هذه الممارسة على نحو ثابت في المناطق النائية، كما أنه ما زالت التقارير ترد بحدوث تهديدات وهجمات وضرب حيث لا تتوفر مثل هذه المرافقة.

١٩ - وعلى الرغم من الإجراءات المتخذة، فإن الحالة الأمنية ما زالت متقلبة وغير قابلة للتنبؤ بها. ففي حين كانت التهديدات الأساسية قبل سنة متصلة بالصراع بين الحكومة السودانية والمتمردين، فإن الحوادث حاليا تتصل أساسا باللصوصية، والتهديدات ضد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، واحتجاز موظفي وعربات المنظمات غير الحكومية الدولية، وإقامة المتاريس على الطرق، وسرقة المواشي، ومضايقة المدنيين. وما زالت التقارير تتحدث عن وجود المليشيات حول العديد من مخيمات الأشخاص المشردين داخلنا مسلطة الضوء على الحاجة إلى توفير بيئة آمنة في دارفور وليس مجرد توفير "ملاذات آمنة" يجبس فيها السكان المدنيون. وإضافة إلى ذلك، يؤثر القتال بين حركة تحرير السودان وحركة

العدل والمساواة على أمن عدة قرى في المنطقة. ومع أن حوادث فردية قد يجري حدوثها، فإنه لم تجر هجمات أو أنشطة منظمة من قبل الخارجين عن القانون أو الجنجويد بصفتهم جماعة في الأشهر الأخيرة. وما زال الاتحاد الأفريقي يرصد الوضع وينسق مع الحكومة السودانية والقوات المتمردة والجماعات المسلحة الأخرى.

٢٠ - وفي ما يتعلق بترع السلاح، اتخذت الحكومة السودانية بعض الخطوات المحدودة للتصدي للمشكلة، بما في ذلك إعداد خطة نزع سلاح تجري مناقشتها حالياً، ونزع سلاح الميليشيات، وتعزيز التصالح ما بين القبائل من أجل التقليل من التوتر وتجنب استخدام الأسلحة. وفي جنوب دارفور، جمعت الحكومة السودانية ٨٠٠ قطعة سلاح خلال الفترة المشمولة بالاستعراض كجزء من مساعيها لتقليل حجم قوات الدفاع الشعبي. ومع أن كل هذا محل ترحيب، فإن البعثات لم تجد ما يشير إلا بشكل محدود إلى وجود مجهود منهجي ومعزز من جانب السلطات للتصدي لتولي نزع سلاح الجنجويد والجماعات المسلحة الأخرى.

٢١ - وما زالت عودة الأشخاص المشردين داخلياً إلى مواطنهم الأصلية جارية. فقد عاد عدد من هؤلاء منذ ذلك الحين إلى المخيمات، وذكروا استمرار انعدام الأمن أو نقص الخدمات أو الجفاف باعتبارها الأسباب الأساسية للعودة إلى مواطنهم الأصلية. وفي ما يتعلق بالعودة القسرية والتهجير، لم يرد ذكر سوى إشارات قليلة من مجتمع المساعدة الإنسانية سنة ٢٠٠٥. وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه التنازلي إيجابي، فإن حدوث عودة مدعومة يلقي الضوء على الحاجة إلى تعزيز نظام التحقق من الطوعية من خلال المنظمة الدولية للهجرة وإطار عمل آلية الإدارة والتنسيق القائم. ففي شمال دارفور، أنشأت الحكومة السودانية مؤخرًا كذلك لجنة على مستوى الدولة لتدعم على نحو مشابه عودة الأشخاص المشردين داخلياً من خلال تقديم محفزات من مساعدات نقدية وإنسانية على شكل ماوى و مواد غذائية. وعلى الرغم من أنه وردت بعض المعلومات الجزئية إلى المنظمة الدولية للهجرة بشأن عائلات تطلب المساعدة من أجل العودة، فإنه لم يتح وقت كاف لإجراء عملية تحقق ولا جرى إيراد وصف كامل للظروف المادية والأمنية عند نقطة العودة. ولهذا الغرض، ثمة حاجة إلى مزيد من التعاون بين الحكومة السودانية والمنظمة الدولية للهجرة ومجتمع المساعدة الإنسانية من أجل ضمان أن تكون العودة آمنة ومستدامة وطوعية في إطار الأحكام والمعايير المحددة من خلال وحدة التحقق والرصد التي أقامتها آلية الإدارة والتنسيق.



## على الصعيد السياسي

٢٢ - دعا البيان المشترك إلى استئناف المحادثات السياسية في دارفور في أقرب وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل شامل مقبول لكل الأطراف. كما رحب البيان المشترك بدور المجتمع الدولي. وخلال الأشهر القليلة الماضية، جرت خمس جولات من المحادثات تحت رعاية الاتحاد الأفريقي في أبوجا. وقد حضرت الحكومة وحركة العدل والمساواة وحركة/ جيش تحرير السودان هذه المحادثات. وقد عملت تشاد وسيطا، في حين كانت ليبيا ونيجريا ميسرتين. كما حضر المحادثات عدد كبير من البلدان والمنظمات الدولية، من بينها الأمم المتحدة. وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وقعت الأطراف الثلاثة، بوساطة المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، الدكتور سالم أحمد سالم، على إعلان المبادئ من أجل حل الصراع السوداني في دارفور. ومن المقرر أن تبدأ الجولة المقبلة من المحادثات في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥ في أبوجا. وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة السودانية، من أجل إقامة بيئة بناءة للمفاوضات، بمبادرات للتصالح بين المجتمعات المحلية لكي تخفف من التوتر وتعزز السلام. وإضافة إلى ذلك، يتوقع أكثر من ذي قبل أن تعزز حكومة الوحدة الوطنية، القائمة حاليا، الاستقرار السياسي في أنحاء البلاد.

## استنتاجات

٢٣ - لقد تحسنت الحالة العامة في دارفور بشكل ملحوظ منذ التوقيع على البيان المشترك في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وأحرز تقدم في كل مجالات الاتفاق - الشؤون الإنسانية والأمن وحقوق الإنسان. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى الاعتراف بالعقبات المتبقية وتذليلها بسرعة. ومع أن ثمة حاجة إلى تحقيق تحسن في مجالات محددة، فإنه يجب بذل جهود خاصة لوضع حد لمضايقة موظفي المعونة في جنوب دارفور وكفالة أن يتم ميدانيا على الصعيد المحلي تنفيذ السياسات المعتمدة على الصعيد الوطني وعلى صعيد الدولة. وإضافة إلى ذلك، على الرغم من الاعتراف بأن الأمن تحسن داخل المخيمات، فإن البيئة الأمنية إجمالا تحتاج إلى تعزيز من أجل تفادي مزيد من التشريد. وثمة حاجة إلى القيام بالمزيد من أجل التصدي للإفلات من العقاب ونزع سلاح الجنجويد والمجموعات الأخرى الخارجة عن القانون، وهو ما من شأنه أن ييسر بشكل كبير كذلك إبرام اتفاق سياسي يسوي صراع دارفور. وعلاوة على ذلك، فاقمت الصدمات التي جرت مؤخرا بين الفصائل المتمردة الصعوبات التي تواجهها المنظمات الإنسانية في تقديم المساعدة إلى المحتاجين.

٢٤ - وأشار إلى أن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان والشرطة المدنية تتمتع، على العموم، بتأييد قوي من السكان المشردين. ويساعد نشرها، وإن كانت محدودة عدديا، في

إعادة الثقة بما في ذلك في الشرطة السودانية. وعلى الرغم من الاعتراف بأن مسؤولية حماية السكان تبقى على عاتق السلطات المحلية، فإن توسيع نطاق التعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لا يمكن إلا أن يعزز الوضع الأمني ميدانيا. كما يمكن أن يؤدي التعاون بين بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومنظمات الإغاثة الإنسانية والسلطات المحلية إلى حماية أفضل للأشخاص المشردين داخليا.

٢٥ - وأبدت السلطات استعدادها لتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي وقادة الأشخاص المشردين داخليا من أجل إقامة شراكة حقيقية في التصدي للتحديات التي تواجه السكان المدنيين في دارفور. وهذا الموقف الإيجابي أساسي للنجاح وينبغي على كل الجهات الفاعلة في الميدان أن تناضل من أجل تحويله إلى واقع يومي. ولعل أحد المجالات التي يمكن فيها للتعاون أن يسير شوطا طويلا هو مكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس. وعلى منظمات الإغاثة الإنسانية والشرطة المدنية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان والشرطة المدنية أن تعزز تعاونها وتقننه بطريقة تكفل وقاية وحماية أفضل للضحايا ولحقوقهم.